

# الاجتهاد والكفاية:

## أية علاقة؟

عمر بيشو

باحث مغربي



قسم الدراسات الدينية

## مقدمة:

تروم هذه المقاربة العلائقية إبراز أوجه التواشجات الممكنة بين مفهومي الاجتهاد والكفاية، دون الالتجاء إلى فكرة التجاوز التي شغلت بال الكثير من المثقفين والباحثين بمسار مفهوم الاجتهاد، أمام مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تسرق منه الأضواء نظراً لـ "حداثتها" وراهنيتها.<sup>1</sup>

لا ابتغاء إذن، من هذه الدراسة تحقيق تفاضل ما، بين المفهومين، بقدر ما هو ميل إلى محاولة استكشاف أسس اشتغالهما العقلي والمعرفي، في تدبير رهن العلاقة بالمعرفة Rapport au savoir التي يشهدها عالمنا المعاصر؛ سيّما وأن لهما مؤشرات فعلية ومقاصدية تجعلهما يقتربان إلى حد التواشج والتشارك في تأنيث فضائهما المشترك؛ أليس الاجتهاد في نهاية المطاف ثمرة جهود عقلية متواصلة في بناء المعرفة وقراءة علاقة النص بالواقع قراءة عقلية في غياب صريح المنقول؟ أليس الاجتهاد- بقول آخر- يقتضي تفعيل مجموعة من الشروط و"المدارك" و"الملكات"، لجعلها تتواجه ومستجدات الحياة اللامتناهية واللامتوقعة؟... وإذا كان الاجتهاد بهذا المعنى، فلماذا لا يتم طرحه وفق رهن التدبير العقلي البشري؛ أقصد ذلك "الاجتهاد" النمطي الآخر المنحدر من الممارسة البشرية المحضنة، غير المدعومة بالنظر الشرعي في تدبيرها رهن تلك العلاقات المذكورة؟؛ بعبارة أخرى، أليس مدخل الكفاية / Compétence - في فكرنا المعاصر - كأقصى فعل ذكائي إنساني في علاقته بالمعرفة "يقوم" هو الآخر - من وجهة نظر معرفية / cognitive - على نمط ما من الاشتغال المعرفي لذلك التدبير الاجتهادي المقاصدي على وجه التحديد، بشكل أو بآخر؟.

أسئلة جديدة - بلا شك - يستدعيها بالضرورة رهن مفهوم الكفاية وثورته المفهومية، والذي لا يزال يعرف إشكالاته التأسيسية والمفهومية في شتى الحقول المعرفية، سواء من جانب ما يتطلبه رهن الإصلاح الكوني (المعرفة، الأخلاق، الفكر، التربية،...) أو ما تتطلبه إشكاليات العلاقة بالمعرفة التي أحدثتها التحولات المفاجئة، جراء تداعيات العولمة والتطورات السريعة للتكنولوجيا من جانب آخر، حيث ضرورة اقتضاء استدعاء آليات اشتغالية ذكائية أخرى، تتجاوز ما تم اعتياده في وقت لم يتم بعد الاستئناس به- بالشكل الكافي- مشكلاً بالتالي تصدعات خللية في الممارسة المهنية والوظيفية.<sup>2</sup>

وعليه، ستقوم هذه الدراسة بتسليط الضوء الكاشف على حدود اشتغال مفهوم الاجتهاد كما هو متداول في الحقل البياني العربي الديني منه أساساً (أصول الفقه تحديداً) بوصف هذا الأخير يشكل المرحلة التصيغية

<sup>1</sup> - راجع مثلاً؛ محمد أركون، من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، 1993

<sup>2</sup> - عمر بيشو، "الكفاية والمعرفة"، ضمن كتاب: الكفايات في التدريس، تأليف جماعة من الباحثين، منشورات مجلة علوم التربية، العدد 13

الإجرائية الأخيرة المبلورة للسيرورة النهائية للاجتهاد كفعل عقلي فقهي بشري في لحظة ما؛ ثم نقوم بقراءة بنية هذا الاجتهاد على ضوء رهن المقاربة بالكفايات، قراءة نقدية تبرز حدود المقاربتين (الاجتهادية والكفائية باللفظ المعاصر للكلمة)، وفي ما مدى إمكانية بلورة صيغة جديدة لمفهوم الاجتهاد تراعي ما أمكن ما تحدد مسبقاً في اللاشعور المعرفي للعقل الإسلامي تجاه هذا الأخير؛ وبذلك نكون قد عملنا على إخراج المفهوم من فكرة الامتياز والاحتكار الفقهي لهذا الأخير كما يحلو لبعض النقاد نعته بذلك.<sup>3</sup>

يتعلق الأمر إذن، بـ"الاجتهاد الكفائي" - ليس ذلك الاجتهاد المتداول في الحقل الكلاسيكي الفقهي القائم على فروض الكفايات - والذي يقتضي ككل مفهوم يريد أن يضع موضع قدم له في نسيج المفاهيم، ضرورة تعيين إضافته النوعية، ماهيته، تمايزه عن المفاهيم المجاورة له، راهنيته، أفعه ومستقبله... إلخ. وهذا يندرج عموماً في قضية التحسيس بأهمية الاجتهاد في تطوير التفكير والتفقه في الدين في سياق البحث حول إشكالية العلاقة بين الإسلام ومتطلبات العصر المتجددة. هكذا سنقوم بتحديد هذا المفهوم الجديد على الساحة الثقافية-تحسيسياً طبعاً- على ضوء قراءة جديدة تدرج في إطار علاقة الاجتهاد بالمعرفة في إطار صيرورة العلاقة بالمعرفة ككل؛ كما تم تأطيره من جانب، في الخطاب الفقهي الأصولي (الشافعي بوصفه المؤسس لهذا الأخير)، ومن جانب آخر، في إطار المنهج الاجتهادي المقاصدي (الشاطبي والرشدي أساساً).

## 1- قراءة في مسوغات الاجتهاد:

إذا جاز لنا القول في إمكانية تليخيص حضارة الإسلام كـ "حضارة فقه" - بتعبير الأستاذ الجابري<sup>4</sup> - فلأن الانتاجات المعرفية التي عرفتها تلك الحضارة كانت تمر عبر آليات النظر الفقهي الصناعي، خاصة آلية القياس الفقهي كوجه جديد لمفهوم الاجتهاد في الثقافة العربية الإسلامية. لكن، ومع ما عرفته تلك السمة الحضارية من أقول، بدأ السؤال ينصب - ولا يزال - حول مدى إبداعية أساس هذه الأخيرة: أهو من جهة هذا الأساس ذاته (=الفقه) أم من جهة تدبير آلياته فقط؟. وهنا نجد أن غالب قراءات هذا الأقول تكاد تتلخص في ضرورة إعادة الدور الأساسي الذي كان يلعبه الفقه، وذلك من خلال تجديد النظر إلى الاجتهاد بوصفه ممراً إلى لمس "حقيقة" الفقه، أو التفقه بمدلوله النصي العام، الشامل لخاصية النظر والاعتبار العقلي؛ أي قبل أن ينخرط في جدل المقاربة التكليفية التعليلية (افعل أو لا تفعل).

<sup>3</sup>- محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، المركز الثقافي العربي، 1991، ص ص 113-119

<sup>4</sup>- زكي الميلاد، من التراث إلى الاجتهاد، المركز الثقافي العربي، 2004، ص 277

هكذا، نجد جل الدراسات التي تناولت هذه الإشكالية تحاول تجديد الفقه من خلال تسليط الضوء الكثير على طبيعة اشتغال آلية الاجتهاد؛ ومنه محاولة محمد إقبال، مثلاً: "الاجتهاد مبدأ الحركة في الإسلام"، وهو ما دفع هاملتون جيب إلى تبني فكرة الإغلاق لباب الاجتهاد نتيجة غياب ذلك المبدأ الديناميكي؛ أي أن "الاجتهاد هو الذي يقوم بدور نقل الفكرة الإسلامية من حيز النظرية إلى حيز التطبيق، ويعطيها التحقق الفعلي ليس بطريقة فورية أو في دفعة واحدة، وإنما على سبيل التدرج وفق قاعدة مقتضيات الزمان والمكان".<sup>5</sup> وهنا يمكن لمس ذلك التحول في النظر إلى مفهوم الاجتهاد من خلال التفسير البرهاني وليس البياني- بغض النظر عن محتوى هذا التفسير- كما يتم تسويغ فكرة الاجتهاد عادة في علاقتها بفكرة "تحقيق المناط" الأصولية. بمعنى، أن التعامل مع مفهوم الاجتهاد بأدوات تقليدية (أصل، فرع، نقل، تطبيق، إلخ) هو الذي ينبغي كشفه وتعريفه ليتسنى- بالتالي- للاجتهاد أن يكون منسجماً مع محتواه والتصور الذي أنيط به كمفهوم مكتفٍ بذاته، حامل لعناصر تجده باستمرار.

بعبارة أخرى، يمكن القول إن عملية الاجتهاد من منظور هذا التفسير الحركي الديناميكي، يمنح لمفهومها مدلولاً فعلياً، وبعداً إنجازياً يقترب من ذلك الذي لمفهوم Performance بلغتنا المعاصرة؛ أي أن عملية الاجتهاد في جوهرها تتحقق في الفعل، ولا تبقى حبيسة ما هو افتراضي لا يلمس الواقع، وبذلك تخرج عملياته من الدائرة الشمولية للفقه التي تتسع على ما هو نظري وافتراضي؛ أي ضرورة التصاقه بوظيفته التي تتمثل في القدرة على حل المشاكل والمسائل الحقيقية التي يفرزها باستمرار رهن علاقة النص بالواقع. وهذا مما لا شك فيه يلتقي والصياغة اللغوية للمفهوم: "بذل المجهود واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال، ولا يستعمل إلا فيما فيه كلفة وجهد، فيقال: اجتهد في حمل الرحى ولا يقال اجتهد في حمل خردلة"، ومنه كانت الصياغة الاصطلاحية: "بذل الجهد والوسع في طلب العلم بأحكام الشريعة" هذا من جهة؛ كما أنه من جهة أخرى يخرج عملياته من كون مسألة الاجتهاد "مسألة فقهية" لا يمكن أن تخرج عن التأويل الفقهي الأصولي للمفهوم، مادام هذا الأخير لم ينخرط بعد بتمامية مطلقة براهن الفكر البشري؛ وهنا يلزم الوقوف لتوضيح الأمر، فكلا الجانبين (المتعصب للمفهوم بصيغته الشكلية والمضمونية، والمتشبه بالصيغ الجديدة للتفكير فيه) له جانب من الصحة؛ حيث يمكن قراءتهما من زاويتين:

- زاوية إبداعية: حيث الانفتاح على الإبداع الإنساني المتمثل في ملكة النقد التي عرفت كشوفات مذهلة في شتى العلوم والمعارف، والتي كان من وراءها التقدم الحاصل في الأفكار؛

<sup>5</sup>- زكي الميلاد، نفس المرجع.

- زاوية تأصيلية: حيث النظر إلى الاجتهاد ينبغي- في نظري- بما أنه ينتمي بشكل عام إلى عالم المعرفة Cognition / في اشتغالها المعرفي الراهن؛ الشيء الذي يقتضي ضرورة قراءة مفهومه على ضوء مستجدات هذا الاشتغال الأخير. مما يجعل الاجتهاد مفهوماً ذكائياً نمطياً يلتقي بالضرورة ودائرة الثورة المفهومية التي أحدثها الاتجاه المعرفي / Cognitivisme، والذي يندرج فيه مفهوم الكفاية / Compétence بوصفه أقصى ما وصل إليه راهن النقد العقلاني البشري بخصوص العلاقة بالمعرفة بما فيها علاقة النص بالواقع طبعاً، موضوع الاجتهاد في العقل الإسلامي. بعبارة أخرى، لتجاوز ما يمكن أن تحدثه تلك القراءات الجديدة للعقل الإسلامي من غموض واضطراب إزاء "مسألة التأصيل"، نرى شرعية الإبقاء عقلياً كذلك على مفهوم الاجتهاد، باعتبار انتمائه المعرفي Cognitif العام كوجه ذكائي نمطي ما، مع الإضافة إلى ما يمكن أن يضاف إليه بشكل علمي معرفي.

## 2- الاجتهاد والمعرفة: قراءة جديدة في آليات الخطاب الاجتهادي الفقهي الرشدي:

تعد محاولة ابن رشد بخصوص تجديد مفهوم الاجتهاد، من المحاولات الجادة، والتي تحتاج إلى أكثر من قراءة. ذلك أنه في مؤلفه "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" الذي انتقد فيه فقهاء عصره، ممن يعطون الأولوية للفروع على حساب الأصول، حيث يضيع التحصيل الحقيقي، مناط نمو العقل الفقهي في اتجاه تأسيس "النظر الصناعي"<sup>6</sup>؛ يقول ابن رشد عن هذا الكتاب الأخير: "إنما وضعناه ليبلغ به المجتهد في هذه الصناعة رتبة الاجتهاد إذا حصل ما يجب له أن يحصل قبله من القدر الكافي له في علم النحو واللغة وصناعة أصول الفقه. ويكفي من ذلك ما هو مساو لجرم هذا الكتاب أو أقل، وبهذه الرتبة يسمى فقيها لا يحفظ مسائل الفقه ولو بلغت في العدد الأقصى ما يمكن أن يحفظه إنسان كما نجد متفقهة زماننا يظنون أن الأفقه هو الذي حفظ مسائل أكثر، وهؤلاء عرض لهم شبهة ما يعرض لمن ظن الخفاف هو الذي عنده خفاف كثيرة، لا الذي يقدر على عملها، وهو بين أن الذي عنده خفاف كثيرة سيأتيه إنسان يقدم لا يجد في خفافه ما يصلح لقدمه، فيلجأ إلى صانع الخفاف ضرورة، وهو الذي يصنع لكل قدم خفا يوافقه. فهذا هو مثال أكثر المتفقهة في هذا الوقت"<sup>7</sup>.

حدد ابن رشد من خلال هذا النص الغني بالدلالة، جملة من الحقائق المذهلة في سياق التأسيس لاجتهاد فقهي جديد، يقوم على "النظر الصناعي"؛ وهي نظرة لا تبتعد كثيراً عن ذلك النظر الجديد لراهن العلاقة بالمعرفة، وإن اختلفت أسباب انبعاث هذا النظر عن ذلك لاعتبارات تاريخية وإبيستيمولوجية، فإن ما يجمع بينهما هو

<sup>6</sup>- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الفكر، ج/2، ص 93

<sup>7</sup>- ابن رشد، نفس المرجع، ج/2، ص 147

إرادة ترجمة المعرفة واقعياً بشكل مناسب وملائم. وهذا ما يجعل ترهين المقاصد من زاوية أصولية أمراً ممكناً، بل ضرورياً نظراً لعارضائته الملائمة، واستبعاده فكرة التأثير بله "التجويز". هذه العلاقة بالمعرفة المستلهمة من المنهج الاجتهادي المقاصدي الرشدي الذي قدم عبره أطروحة الفقهية- بل ميزت منهج فكره عموماً- إنما تحددت لديه من خلال ما رآه من فقدان الفقه قيمته الوظيفية، وانحرافه عن مساره الطبيعي / المقاصدي ذي الصبغة الروحية؛ وذلك في اعتبار ضرورة اتصال الفقه بما هو حي و"استراتيجي" ووظيفي في "العلاقة بالمعرفة"، بما أنه مرتبط بما هو حياتي، ولا متوقع، فالأحرى بالتالي، أن يقابل ما هو ذلك بما هو من طبيعته وقانونه.

إن ابن رشد، وهو يؤسس لمنظور جديد للاجتهاد من خلال تجديد النظر إلى الفقه، حيث الأفقه في نظره، هو ذلك الذي يعرف كيف يتعامل مع المعرفة/الفقه؛ وأن العبرة فيما هو متجدد أن يقابل بالكيف لا الكم، ليعتبر أيضاً إحدى النقط الأساسية والقوية في المنهج الاجتهادي الرشدي، حيث دخولها في صلب الاهتمامات السوسيولوجية الراهنة، والتي لا يمكن أن يتجاهلها من يهتم براهن العلاقة بالمعرفة، حيث المعرفة التي ينبغي اكتسابها وتطويرها سواء في سوسيولوجيا المهن (الشغل، التربية والتكوين،...) وسوسيولوجيا المعرفة (المعرفة الملائمة،...) - ينبغي أن تكون ذات صبغة كيفية، روحية، حية، قابلة للتحويل في سياق محدد بشكل ملائم؛ أي أنها ذات صبغة كفاية- بالمعنى الراهن للكلمة-، حيث العبرة بالإقذار على "تعبئة المعارف وتحويلها بشكل مناسب"، وليس في الإقذار على تأثيرها وحفظها في الذاكرة وحسب؛ أي من جانب التعامل مع المعارف كـ"موارد / Ressources" يجب "تعبئتها وتجنيدها بشكل ملائم"، كما هو مقرر في الدراسات السوسيولوجية المعاصرة التي تناولت هذه العلاقة من زاوية التأسيس للمقاربة بالكفايات، حيث "امتلاكك معارف أو قدرات لا يعني كونك كفاً"<sup>8</sup>- أي في غياب تدبير باقي المكونات الكفائية الأخرى: التعبئة، التحويل، المواجهة، المناسبة، إلخ-. بعبارة أخرى، يمكن استلهام روحها من جذور الاجتهاد المقاصدي، حيث "من لا يقدر على عملها (= صناعة الخفاف، في المثل الذي ضربه ابن رشد في النص السابق)" فلا نظر صناعي له، وبالتالي لا فقه له. بلفظ أدق، ليس العبرة في المعرفة من أجل المعرفة، وإنما في معرفة المعرفة وصناعتها؛ أي التأسيس لفقه المعرفة. وهنا تبرز مدى دقة هذا التصور الاجتهادي الرشدي في رصد هذه العلاقة النوعية المشار إليها. ذلك أن "فقه المعرفة" أو "فقه الفقه/ميتافقه" - الذي بموجبه يصير الفقيه أفقه حقيقة- ما من شك في هذا أنه ينتمي بشكل أو بآخر إلى رهن البحث في علم المعرفة / Science de la cognition خاصة فيما يتصل

<sup>8</sup> - انظر:

Perrenoud Ph., "Construire des compétences est-ce tourner le dos aux savoirs?", in, Résonances, Mensuel de l'école valaisane, n°3, nov.1998, pp.3-7 (Dossier: Savoirs et compétences).

بالميتا معرفة / Métacognition (الوعي والتحكم الذي يمارسه الشخص على ذاته وعلى كل ما يفعله والطريقة التي تم بها فعله). وهنا تطرح عدة تساؤلات حول مدى قراءة مفهوم الاجتهاد على ضوء مستجدات هذه المقاربة الكفائية والعكس كذلك، باعتبار ما يربط بينهما من تدبير معرفي cognitive نمطي للمعرفة. صحيح أن كلا المفهومين يتحرك في إطاره الفكري الخاص، وفي إطار تشكل سوسولوجي خاص كذلك: المقاربة الاجتهادية التي كانت من وراء بلورتها فكرة تحقيق مناط الحكم الشرعي في واقع الحياة المستمر؛ والمقاربة الكفائية المنحدرة من حقل ثقافي علمي معرفي (علم النفس المعرفي، وعلم الشغالة المعرفي / Ergonomie cognitive). وهذا لا يمنع من كشف بعض حدود التماس بين المفهومين، خاصة وأنهما يشغلان على نفس المقصد؛ أي في كيفية تدبير المعارف/النصوص في مواجهتها والوضعيات الجديدة التي تفرضها لايقينيات الحياة.

يمكن القول إذن، إن مشروع ابن رشد "الكفائي" - أو بالأحرى منظوراً إليه كفائياً بلغتنا المعاصرة - يتجلى في طرح القضايا التالية:

- طرح معرفة تسمح بفهم كيفية العمل (الفقه)، والتي يمكن أن تتحصل عن طريق تقصيد الأصول؛

- طرح الخبرة التي تشير إلى كيفية هذا العمل (طرح فكرة / كتاب "بداية المجتهد")، ثم تدبير "ميتا معرفي"، والتي لا تتحصل إلا بهذه الأخيرة (=التجربة) الذي هو تدبير صيرورة الفقه أو "النظر الصناعي" بالمعنى المشار إليه في الحديث الشريف: "من يرد به الله خيراً يفقه في الدين" الذي تصدر جزئي كتابه المذكور.

وعليه، كيف يمكن استثمار "النظر الصناعي" كمنهج للاجتهاد الفقهي الرشدي في فهم بلورة "النظر الكفائي"، ذلك النظر القائم على تفعيل المقاربة بالكفايات في مجال الاجتهاد مثلاً؟ وإلى أي حد يمكن الاستفادة من المنهج النقدي الاجتهادي الرشدي في تدبير المعرفة، أقصد تفعيل آلية التناظم كمدخل ملائم لإصلاح راهن العلاقة بالمعرفة والمنظومة الفكرية والمعرفية؟... أسئلة تحتاج المزيد من تسليط الضوء على المتن الرشدي لإمكانية استكشاف تراث آليات "النظر الكفائي" في الفكر المقاصدي عموماً، والمندرج في إطار المفهوم المعرفي Cognitif الذي يدرس إمكانية تحويل المعرفة إلى كفاية في فهم ميكانيزمات "الاجتهاد الكفائي"<sup>9</sup>.

<sup>9</sup> - لقد حاولنا معالجة هذا الإشكال من خلال التحسيس به كمشكل حقيقي في مجال تفعيل البحث التربوي، سواء في الحقل الثقافي الغربي ذاته، وكذلك ما يتعلق بحقلنا العربي؛ راجع مقالاتنا التالية:

"الكفاية والمعرفة" مرجع سابق، "الكفاية والتحويل" مجلة علوم التربية، العدد 29، شتنبر 2005

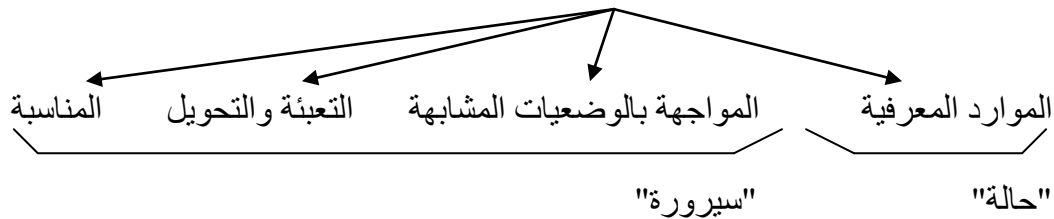
### 3- نحو مقارنة جديدة للمفهوم:

ما سنقوم به طبعاً هو قراءة مفهوم الاجتهاد على ضوء المقاربة بالكفايات، من حيث ما يشتركان فيه من خصائص ومميزات اتجاها نمط علاقتهما بالمعرفة؛ لذلك يتعين أن نبرز بنية اشتغالهما، كما سنتغاضى عن تلك الترتيبات الأصولية لشروط تحقيق الاجتهاد تجاوزاً لكل خلاف حولها مركزين بشكل كبير على تصنيف الشافعي لها، باعتباره الواضع الأول لهذه البنية البيانية؛ والجدول التالي يحاول تحديد المفهومين:

مفهوم الكفاية	مفهوم الاجتهاد
نتعامل مع هذا التقريب المفهمي كما استقرت عليه معظم الاهتمامات المعرفية، باعتباره: "تمكن من تعبئة وتحويل مجموعة من الموارد المعرفية بمواجهتها ووضعيات مشابهة بشكل ملائم". <sup>11</sup>	يعرف الاجتهاد في اصطلاح الأصوليين بـ: "بذل الجهد والوسع في طلب العلم بأحكام الشريعة"؛ أو بلغتنا المعاصرة: "إفتاء شرعي في حالة جديدة تعرض على المفتي ولا يعرف لها مثل أو شبيه في أحوال متقدمة، تم فيها إقرار حكم شرعي بالنظر إلى تبدل الأزمنة والأحوال وحصول الجديد باستمرار" <sup>10</sup>

أي على اعتبار أن الكفاية تتحدد كـ "مجموعة من الموارد المعرفية التي ينبغي تعبئتها وتحويلها من خلال مواجهتها بوضعيات مشابهة بشكل مناسب وملائم"، وهنا نكون قد عملنا من جهة على إدراج مجموعة من المفاهيم المعرفية تقادياً لسجلاتها التي تفرضها على مستوى البحث العلمي؛ كما نعمل من جهة أخرى على تفعيل آلية التناظم / *interdisciplinarité* كوجه من وجوه اشتغال الكفاية أصلاً على مستوى هذا التدبير الأخير؛ والثاني يتعلق بتدبير ديداكتيكي يعكس سيرورة بناء الكفاية؛ أي من حيث التمرن على تفعيل تلك المكونات بشكل مندمج، حيث تصبح المعارف المنهجية مثلاً في خدمة تلك التصريحية. بمعنى، أنه إذا جاز القول بعدم الحديث عن الكفايات في غياب المعارف، فإنه لا كفايات في غياب التعبئة والتحويل، والمواجهة والمناسبة. وعليه، نكون أمام مقتضيات أسسية تبيينها الخطاطة التالية:

#### مكونات الكفاية



<sup>10</sup>- سعيد بن سعيد العلوي، الإسلام وأسئلة العصر، منشورات الزمن، العدد22، يناير 2001، ص ص 62-63

<sup>11</sup>- عمر بيثو، في ديداكتيك الكفايات والإدماج، منشورات مجلة علوم التربية، عدد 23، أكتوبر 2010



تبين هذه الخطاطة المكونات الديدانكتيكية للكفاية أو الاشتغال الكفائي في صورته وبنائه الخارجي؛ فهي بمثابة أركانها الأساسية التي يقوم تدبيرها عليها. كما تبين ذلك الإطلاق الغالب الذي ينصرف نحو اعتبار كون الكفاية "سيرورة وليست حالة" حسب لوبوطرف<sup>12</sup>؛ الشيء الذي يزيد غموضاً في تحديدها الديدانكتيكية، وذلك لأنه لا يمكن اعتبار الاشتغال على المعارف التصريحية لذاتها مثلاً، اشتغلاً سيرورتيًا. وعليه، يكون الاشتغال على الكفايات؛ بمعنى التمكن من بلورة هذه المكونات الكفائية، حيث يصير بناؤها لدى المشتغل عليها تلقائياً؛ وهذا ما تتوخاه المقاربة بالكفايات أصلاً؛ أي في إمكانية منح التحكم التلقائي في معالجة المشاكل بنجاح. هكذا يمكن أن تتكون لدينا صورة واضحة في ضرورة الإلمام بما يلي:

❖ الموارد المعرفية: وتشمل المعارف Connaissances بأنواعها، والمعارف Savoirs ذات البعد التركيبي بأنواعها كذلك، القدرات، المواقف، إلخ؛ وهي بمثابة الأصل الذي تبنى عليه إرادة بناء وتطوير كفاية ما، ولذلك يتعين التركيز عليها ديدانكتيكية / فقهياً، باعتبارها "مواد بناء" تقتضي من المشتغل عليها ضرورة إتاحة تنظيمها وتدبيرها بشكل جيد. وهنا يجد القارئ- المهتم بجديد المقاربة بالكفايات- أننا نبقى على إضافة معرفية Cognitives - خلافاً لبعض الديدانكتيكيين - بدل إزالتها تبعاً لراهن التحولات التي تعرفها العلوم المعرفية Sc.Cognitives، حيث تجاوز تمرکزها حول دراسة الظواهر العقلية (الإدراك، الذاكرة، اللغة، الوعي، إلخ) إلى الأخذ في حسابها أهمية الانفعالات والعواطف في الحياة العقلية والنفسية، تجاوزاً لقصور براديجمها السابق؛ وهذا الذي قاد مجموعة من الباحثين نحو العمل على بلورة التواشجات والعلاقات التي تربط بين العقلاني والعاطفي، أو الميكانزمات الواعية واللاواعية، نتيجة لذلك أصبحت "العبية السوداء" للدماغ تتلاقى بربط جديد بباقي الجسم وكذا اندفاعاته وانجذابات. وبهذا الاعتبار للمرونة الدماغية (قدرة الدماغ على إعادة نمذجة تشكيله) تم العمل على فتح المعرفي Le cognitif نحو العالم الخارجي: الثقافة، البيئة، التفاعلات الاجتماعية، التجربة الذاتية.<sup>13</sup>

❖ الوضعيات المشابهة Familles de situations؛ وهي جملة من التدابير الخصوصية / النوازل / المشاكل الحقيقية التي يراد منها إلحاقها بعمومياتها / مصادرها وأصولها اقتضتها إرادة التعدينية / " Faire face " لعل تجمع بينها؛ فهي بالنسبة لعالم التمدرس بمثابة إرادة تعدينية المعارف المدرسية أو الكفايات المدرسية (النوعية والممتدة) إلى مجال تداولي آخر قد يكون داخل أسوار المدرسة أو خارجها؛ أي من خلال الاشتغال على وضعيات منغلقة (وهي الغالب في استعمالها المدرسي: تحويل التعلّمات داخل المادة الواحدة، أو

<sup>12</sup>- Le boterf G., **De la compétence. Essai sur un attracteur étrange**. Paris, Les éditions d'organisation, 1994

<sup>13</sup>- A.W, "Le nouvel age des sciences cognitives", in, Sciences Humaines, n°167, Janvier 2006

إلى أخرى، أو من وحدة إلى أخرى، إلخ) ومفتوحة (وهي المطلوب تدبيرها كفايا كذلك: تحويل التعلّات من المدرسة نحو خارجها). كما أنها بالنسبة للفقهاء المجتهد تتجسد مثلا، في نمط من إرادة تعدية المعارف الدينية / الشرعية إلى الواقع. وعليه، فإن يتم التكوين على "الاجتهاد الكفائي" معناه إذن، أن ندبر وضعيات معقدة، تحيلنا بدورها نحو الوقوف أمام عوز وفقر معلوماتي حول الوضعية، يضعنا بالتالي أمام محك "فراغ ميتامعرفي"، والذي يدفعنا بدوره نحو البلورة الكفائية للأمور.

❖ **التعبئة والتحويل / Mobilisation et Transfert**؛ وهنا نقف على مكن الخلاف بين جل الباحثين، حيث غالباً ما يتم اختزال عمل الكفاية في عبارة "معرفة التعبئة / savoir mobiliser" الذي يحيل إلى عملية تحيين ما نعرفه وفق سياق خاص، وبذلك يكون بمثابة ممر للكفاية، مادامت هذه الأخيرة تتحقق في الفعل<sup>14</sup>. هذه التعبئة ذاتها تحتاج إلى "تنقيح مناطها" مادامت تلتبس بمفاهيم مجاورة لها كتلك التي تعترى الكفاية أصلاً.

❖ **المناسبة / Pertinence**، وهي الفعل الذي يجعل تعبئة الموارد المعرفية- في مواجهتها بوضعيات مشابهة- ذات معنى ودلالة من جهة؛ كما يقتضي أن يكون لها بعدها الأخلاقي، وهذا ما يميز أصلاً أسس المقاربة بالكفايات (خاصة المستعرضة منها) عن ذلك الذي للأهداف في صورتها الإجرائية المغالية في التجزيء؛ أي أن المشتغلين- في إطار هذه الأخيرة- يجدون صعوبة في نسج صلات وشائج بين المحتويات، بين الاستراتيجيات المستعملة في الفصل أو... أو بالأحرى، بين وضعيات محضرة في المدرسة أو المقولة أو... وأنشطتهم اليومية؛ وهنا نحتاج في تدبير هذا الركن- في إطار التكوين على الكفايات أو النظر الكفائي- إلى جملة من الحقول المعرفية، خاصة تلك المتعلقة بكيفية تشكل المعرفة وكيفية تقصيدها، كالتوسولوجيا (تحقيق المعرفة الملائمة)<sup>15</sup>، والسيميوطيقا في تدبيرها للمعنى، و"مقاصد الشريعة" في رعاية المقاصد أثناء تفعيل القواعد الأصولية والفقهية مادام الاستحسان أو إبداء الرأي تجاه قاعدة ما- حسب بيرينو- هو في عمق الاشتغال بالكفايات<sup>16</sup>؛ أي أن نمط "المعارف" التي يتم استدعاؤها واستنفارها تكون في الغالب ذات صبغة تركيبية تشاركية، كونية، من قبيل: العمل الصالح / إتقان الشيء / Savoir-faire، معرفة التواجد / Savoir-être، معرفة التعايش / Savoir vivre، إلخ.

ويمثل الجدول التالي مقارنة مفهوم الاجتهاد في إطار المقاربة بالكفايات:

<sup>14</sup> - عمر بيشو، "الكفاية والتحويل"، مرجع سابق.

<sup>15</sup> - إدغار موران، تربية المستقبل. المعارف السبع الضرورية لتربية المستقبل، ترجمة عزيز لزرقي ومنير الحجوجي

<sup>16</sup> - Perrenoud Ph., op,cité.

المقاربة الاجتهادية	المقاربة بالكفايات
1- علوم العربية	- بخصوص الشروط الستة الأولى (1 إلى 6) فهي تتدرج في إطار هذه المقاربة، باعتبارها: معارف ودرائيات؛
2- علوم القرآن	- أما الشرط السابع، فيندرج في: معرفة إتقان الفعل / savoir faire
3- علوم الحديث	- الشرط الثامن: يمثل موقفا/ attitude
4- علوم الإجماع (مواضعه وخلافه)	- وبالتالي، فكلها تمثل موارد قابلة للتعبئة
5- العلم بأوجه القياس وطرائقه (العلم بالأصول، عللها، ضوابطها، إلخ)	
6- مقاصد الأحكام (جملة من المعارف لتدبير القياس، المصالح المرسله، إلخ)	
7- صحة الفهم وحس التقدير	
8- صحة النية وسلامة الاعتقاد.	

من خلال قراءة هذا الجدول، تتضح الملاحظات التالية حيث زيادة على ذلك، نسجل مايلي:

- يمكن اعتبار هذه الشروط الاجتهادية كونها لا تشكل إلا صياغة مورديّة في بنية اشتغال الكفاية، وذلك لالتصاقها بنظر كمي وحشوي للعلاقة بالمعرفة؛
- غياب التفكير من خلال القدرة مثلا: ورود عبارة "قدرة الفقيه على استنباط..."، وحتى مع ما تم إدخاله لها بالنسبة للقراءات المعاصرة للاجتهاد، كـ "القدرة على أعمال القياس والتعليل والترجيح بين الأقوال" فإنها لا تخرج عن كونها موردا معرفيا؛
- ترتيب مقتضيات الاجتهاد ليس فيه ما يميز بين ما هو حالة وما هو سيرة، وإنما نجد منهجا آخر في تدبير هذه المقتضيات؛ أي باعتبار الوسائل والغايات، كما هو بالنسبة للنموذج الشافعي في تقديم الوسائل، والذي نحن بصدد الاشتغال عليه؛
- غياب التصريح فيما يتعلق بتدبير المواجهة بين النص والواقع؛ أعني التمييز بين مفهوم القياس كآلية من جهة، وكمعرفة / علم من جهة أخرى. وهذا راجع لاضطراب في تصور العلاقة بالمعرفة، والذي لم تظهر بواده إلا بعد بروز الفكر المقاصدي بشكله الصناعي النظري (ابن رشد، الشاطبي، إلخ) كإصلاح للمنظومة الأصولية الفقهية، رغم بروز فكرة المقاصد جملة ضمن هذه المقتضيات الاجتهادية (إلا أنها تبقى حبيسة التصور الفقهي الكلاسيكي لتدبير المعرفة؛ أي اعتبار المقاصد جملة من المعارف (الرحمة بالعباد، رعاية

المصالح، رفع الحرج، إلخ) دون استثمارها عقلاً، بين فكرة المتناهي واللامتناهي كما تمت مع ذلك الفكر المقاصدي الأندلسي عموماً؛

■ ارتباط فكرة القياس بفكرة التطبيق في "تطبيق آلية القياس" على ما هو جديد لوصله بما هو سابق؛ أي الجمع بين الأصل والفرع لعلّة تجمع بينهما، سهل إمكانية توسيع الفكر أو "النظر الصناعي" بتعبير ابن رشد. وهنا يمكن طرح الأسئلة التالية: هل يستطيع القياس أن يفتح على آليات معرفية / cognitive أخرى غير آلية "التطبيق" كآلية "التعبئة" / Mobilisation أو التحويل / Transfert" مثلاً؟، هل الخلل في انحسار الإبداع في الثقافة العربية كما تم كشفه إبستمولوجياً، يكمن في آلية القياس ذاتها أم في مزجه أو زجه بآلية التطبيق كوجه ذكائي بسيط؟؛ بعبارة أخرى، لماذا انحسر الإبداع "القياسي التطبيقي" في تدبير الشريعة في الإشارة إلى بعض الفتاوى الشاذة مثلاً؟ وبالتالي كيف يمكن تحييد هذا الإبداع من آلية التطبيق التي بدأت تعرف عجزها رهنأ، سواء على المستوى الفكر البيداغوجي أو المقاولاتي التي أحدثتها التحولات المرتبطة بالعمولة والتكنولوجيا؟.

### في تحديد مفهوم الاجتهاد الكفائي:

الاجتهاد الكفائي إذن، هو مفهوم تركيبى يربط بين جوهر مفهومين أساسيين: مفهوم الاجتهاد كما تم تداوله في الحقل الثقافي البياني العربي، ومفهوم الكفاية / compétence بوصفه أقصى تصور راهني ممكن لتدبير دينامية حل مشكلاتنا المعاصرة، سواء داخل المؤسسة التربوية والتكوينية أو المؤسسة المقاولاتية أو محيط الحياة بشكل عام. هذا التركيب المفهومي يتم بشكل تناظري، وهي المقاربة التي أثبتت جدارة رهنيتها نظراً لاستراتيجيات اشتغالها المعرفي في تناول نمط من القضايا الراهنة (البيئة، الكون، الإرهاب، إلخ) وبالتالي تتجاوز ذلك التلفيق الممكن تصوره، والذي يتبادر إلى الذهن لأول وهلة تجاه هذه التركيبية النمطية.

بلفظ آخر، قراءة هذا التركيب يعني قراءة آلية اشتغال الاجتهاد من خلال رهن الاشتغال الكفائي، والذي لا علاقة له - طبعاً - بما هو متداول في مفردات الحقل الأصولي الفقهي من خلال التفرقة المشهورة أصولياً بـ "العيني" في مقابل "الكفائي". بعبارة أخرى، الاجتهاد الكفائي ليس ذلك الاجتهاد النمطي الذي عبر عنه الأصوليون في إطار جدل "العيني والكفائي"، حيث يميزون بين "الاجتهاد العيني" و"الاجتهاد الكفائي" في إطار القاعدة الفقهية المشهورة: "إذا قام به البعض سقط عن الآخرين"، والتي تجعل الفاعل في النهاية كالتارك، دون استنهاض لما هو "كفائي" حقيقي - بلغتنا المعاصرة - يقوم على التمايز القدراتي البشري كما أشار إليه

الشاطبي في معرض نقده للمقاربة الكفائية الفقهية<sup>17</sup>، والتي تجعل الاجتهاد - كذلك - من فروض "الكفايات" كما أورده الشوكاني، حيث يقول: "إذا نزلت بالمستفتي حادثة فاستفتي أحد العلماء توجه الفرض على جميعهم وأخصهم بمعرفتها من خص بالسؤال عنها، فإن أجاب هو أو غيره سقط الفرض وإلا أئتموا جميعاً"<sup>18</sup>. ألسنا بالتالي أمام إشكال إبستمولوجي يتعلق بخلل ما في تدبير المعرفة بيانياً عربياً إبداعياً؟.

الاجتهاد الكفائي كما تحاول هذه الدراسة التأسيس له، إنما يقوم على أنقاض ذلك التصور الفقهي الكلاسيكي الذي يختزل الفعل الإنساني في مجرد "إقامة الأود العارض في الدين" بتعبير الشاطبي<sup>19</sup> وبالتالي القفز على إمكانية التفكير في تشكل الفعل البشري بشكل عقلائي يعكس حدود حقيقة هذا الفعل الأخير، من حيث حمله لقدرات معرفية cognitive بشرية خاصة تميز الواحد عن الآخر.

قراءة "الاجتهاد" إذن، من خلال الاشتغال الكفائي الراهن، لا يعني بناتاً تجاوز كل ما في دائرته وجعبته، لأن هذا لا يمت بصلة إلى راهن تصور المقاربة بالكفايات، والذي يصرف الذهن لأول وهلة في اتخاذ المعارف ظهرياً في مقابل بدائل أخرى، وهذا وهم نشأ مع بناء هذا التصور المفهمي الجديد، أو "الجاذب الغريب"<sup>20</sup>، و"الصاعد اللامقاوم"<sup>21</sup> الذي تعرفه جل الحقول المعرفية التي تريد تجديد حقلها عبر هذه المقاربة الجديدة.

الاجتهاد الكفائي بهذا المعنى، هو مفهوم تناظري يجمع بين المفهومين معاً؛ بين ما هو حي واستراتيجي ديناميكي في مفهوم الاجتهاد المتداول في الحقل البياني العربي، وبين ما هو منتم لأسس المقاربة بالكفايات (المعنى، المعرفة، الأخلاق، التناظم، إلخ)، وهو بذلك لا يلغي الكلمة من راهن حقها المفهومي، لأن هذه الأخيرة تتميز بكونها:

❖ إحدى الاشتغالات المعرفية cognitive العامة التي تتطوي على آليات ك: الاستدلال، القياس، الاستحسان، الاستصلاح، إلخ، وهي مكونات لها تمفصلاتها الواضحة بالاشتغال المعرفي الراهن كما سنرى، بغض النظر عن طبيعة محتوى هذا المفهوم. إن بنائية بياجي مثلاً، تعرضت لشتى الانتقادات العلمية مع تطور العلوم المعرفية Cognitives، لكنها ومع ذلك أبقت على مفهوم البناء في راهن اشتغالها، لأنه يحتوي على

<sup>17</sup> - عمر بيشو، "الكفاية المقاصدية كآلية لتطوير الشرط الإنساني" مجلة فكر ونقد، العدد 68، أبريل 2005

<sup>18</sup> - محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الفكر، دت، ص 250

<sup>19</sup> - الشاطبي، الموافقات في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، دت، ج/1، ص 114

<sup>20</sup> - Le Boterf., op, cité.

<sup>21</sup> - Romainville M., L'irrésistible ascension du terme "compétence" en éducation, Enjeux, 37-38, pp.134-142. 1996

أسس متينة لا يمكن تجاوزها؛ وهو ما عبر عنه الباحث السيكلوساني الفرنسي ميشال فايول في قراءة سر استمرار بنائية بياجي في كونها تتموضع داخل إرجائية فطرية *Innéisme différencié*. وعليه، يمكن قراءة بعض المفاهيم خاصة تلك المنحدرة مما هو معرفي *cognitif* بعيداً عن كل تسرع، لأنها لا تزيد إلا في استشكل الأمور واضطراب المفاهيم.

❖ إن الاجتهاد مفهوم له خاصية عرضانية *transversale*، وهو ما يمكنه من التمتع المفهومي الترحالي من مجال لآخره، ومنه: "الاجتهاد الفكري"، "الاجتهاد القضائي، الخ، حيث لكل من هذه المفاهيم مضامينها الخاصة.

❖ ارتباط فكرة "الاجتهاد باللامتناهي؛ أي ما لا نص فيه، يعني استمرارية علاقة الشريعة بالحياة، "الأصل بالفرع"، وهو ما تم اختزاله أصولياً، في استمرارية "تحقيق المناط" لارتباطه بالتكليف، حيث استمرارية هذه الحركية تتم عبر آلية القياس التي تتخذ فكرة التعدية (تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع لعلة بينهما) أساساً لاشتغالها، وهو ما نراه يستدعي قراءات جديدة لنمط هذا الاشتغال من حيث حدود تدبير استعارة التعدية التي يتم تداولها رهنها في النظر لإشكالية جديدة مرتبطة بقضية التحويل في علاقته بالكفاية.

"الاجتهاد الكفائي" الذي تقوم هذه الدراسة التأسيس له، إنما يقوم على أنقاض ذلك التصور الفقهي المعهود لمفهوم الكفاية، مشكلاً بالتالي نظرة جديدة لقضايا الإنسان والكون في علاقتهما بالتشريع. فالاجتهاد إذا كان مفهومه في الحقل البياني العربي يقوم على سلطة ما لـ (الأصل، اللفظ)، فإن الكفاية بمفهومها المعاصر، تجعل هذه السلطة مجرد "مورد" / *ressource* وليس مصدراً وحيداً للمعرفة؛ وبالتالي فـ "الاجتهاد الكفائي" من هذا المنطلق يحاول إعادة النظر لقضايا كثيرة منها ما هو متعلق بـ "مسألة القدرة"؛ أي مدى تقدير قدرة الإنسان بوصفها جزء لا يتجزأ من موارد هذا الاجتهاد.

بعبارة أخرى، "الاجتهاد الكفائي" يعمل على تحرير الاجتهاد كمفهوم مما يرهنه ويجعله جامداً على المسطور من اللغة التي تم بها تداوله وتشكيله في لحظة ما، معيداً له بالتالي حيويته ونشاطه في إمكان الإسهام في حل المشكلات والمعضلات المعترضة في حياتنا المعاصرة. وذلك دون أن يجري أي تعديل أو نسخ أو تضحية لمضمونه ومحتواه، بقدر ما هو إجراء يتعلق بإعادة الأشياء إلى نظامها الحقيقي وإلى التفاعلات الإيجابية الممكنة لمكوناتها، مستفيداً بالتالي من مستجدات آليات التدبير المعرفي الراهن، وليس في الاعتماد فقط على آليات الاجتهاد المعهودة فقهاً. وعلى هذا الأساس، يكون "الاجتهاد الكفائي" محاولة لتجديد وتحديث ممارساتنا العقلية من داخل التراث نفسه، لكن في قوالب جديدة تمكنه من الإقذار على استنفار كل ما يملكه الإنسان من طاقة وخصوصية.

وبهذا، ف"الاجتهاد الكفائي" يمثل رؤية استراتيجية تقوم على "النظر الكفائي" للعلاقة بالمعرفة، سواء في من جهة منتجها (الموارد) او سيرورتها (الآليات) أو سياقها (الضوابط). من هنا تتضح ضرورة انخراط مفهوم الاجتهاد بشكل قوي في هموم الخطاب الكفائي المعاصر، لأن هذا الأخير- في نظري- يمنحه فرصة التخلص من سلطة خطاب عصر التدوين القديم<sup>22</sup>، بتعبير الأستاذ الجابري، وذلك من خلال ما يلي:

- تجاوز فكرة "الأصل"، باعتباره المصدر الوحيد للمعرفة، إلى فكرة "المورد" الذي لا يمثل إلا حزاء أو بنية لمجمل اشتغال الكفاية؛
- تجاوز فكرة "التجويز" التي تتدخل في بناء المعرفة إلى فكرة "التقصيد"، باعتبار بعدها التوجيهي وليس التأثيري في اشتغال المعرفة؛
- التحول من "قوة اللفظ" إلى "قوة الفعل"، هذه الأخيرة التي تستمد أساسها من فكرة التلقائية والاستقلالية، الشيء الذي يقتضي التعامل أكثر مع مفاهيم (الاستقراء، الاستنتاج، الكليات، المقاصد، إلخ) وليس مع "الألفاظ" وحدها؛
- تجاوز فكرة القياس كاختزال للاجتهاد، أو "الاجتهاد القياسي"، سواء في العقل البياني أو البرهاني؛ لأنه إذا كانت لهذا النمط الاجتهادي الأخير من جدوى- سواء ما كان من الممكن أن يكون عليه العقل العربي، والذي كان من نصيب العقل الأوروبي في لحظة ما، في استفادته من إمكانيات القياس العقلية في تدبير الطبيعة - فهي لازمة للحظة وزمن إبداعها. بعبارة أخرى، يمكننا "الاجتهاد الكفائي" منم تجاوز حدود "الاجتهاد القياسي" بشقيه معا (الطبيعي والفقهية)، والانفتاح أكثر على إمكانيات معرفية Cognitives أخرى أشد ارتباطاً بتطور تدبير مفهوم الذكاء. ومعلوم أن المعارف تدور مع الذكاء، حيث دار- كما اتضح راهناً من خلال كشوفات العلاقة بالمعرفة- فلا مسوغ إذن، أن يبقى الاجتهاد في منأى عن هذه التحولات؛ وهذا الذي ينبغي تسليط الضوء عليه أكثر، ويتطلب الكثير ممن الأبحاث والدراسات لأنه يضعنا في صميم التاريخ دون انسلاخ عن قضايا هويتنا وتراثنا. وبهذا المعنى يمكن القول إذن، أنه: لا اجتهاد مع غياب "النظر الكفائي" لآليات تدبير العلاقة بالمعرفة، والتي تندرج في إطارها طبعاً، علاقة النص بالواقع.

<sup>22</sup>- للاطلاع بشكل تفصيلي على كيفية اشتغال هذه السلط (اللفظ، الأصل، التجويز) في النظام المعرفي البياني العربي، يراجع الخاتمة العامة لمؤلف: محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية 1991

## استنتاجات:

إذا كانت جل الحقول المعرفية، قد أجبرت على ضرورة اتخاذ الكفايات كمطلق للتفكير في مجال حقولها، فإن السؤال عن ماهية العلاقة بين تدبير الكفاية وذلك الذي للحقل الديني يفرض ذاته بدوره بدهاءة. هكذا يمكن معالجة هذا الأخير من الجهات التالية:

1. الالتفات إلى تدبير "الفعل المقاصدية" في الحقل الديني في شقه المقاصدي خاصة؛ وذلك من حيث تجليته للاشتغال المعرفي cognitif الذي يهم تدبير "الفعل الكفائي"، سواء فيما يتبناه علم النفس المعرفي؛ أي في ما يمكن لمسه من خلال قلب الاشتغال للمعهد الفقهي "الكفائي" الكلاسيكي المرتبط بنظرة خاطئة أو بخلل في النظر لقضية تدبير "الموارد البشرية" باللفظ المعاصر للعبارة، والذي عبر عنه الشاطبي بـ "الأود العارض في الدين"؛

2. الالتفاتات إلى طبيعة المعرفة الدينية في ارتباط سيرورة بنائها بـ "تحقيق المناط" المرتبط بقضية التكليف، حيث استمرار غذائها وتطورها من جدل علاقة النص بالواقع مروراً بالذات المؤولة / المفسرة / المجتهدة؛

3. اعتبار النشاط البشري في كل الظروف هو دائماً حصيلة "إدماج" لعناصر مختلفة، حيث الاختلاف في الشكل من فرد لآخر، أو من نشاط إلى آخر بالنسبة للفرد ولكن في جميع الحالات لا يعود إلى المعارف المهارات والخبرة؛

4. ارتباط مفهوم الكفايات بالوضعيات حيث ضرورة اتخاذ قرارات لحل المشاكل، وهذا ما يمنح مفهومها بعدها الترحالي والعرضاني من مجال لآخر؛

5. لا يعني كونك فقيهاً لمجرد امتلاكك كمّاً من المعارف والقدرات الفقهية، لا تمكنك حقيقة من تفعيلها بشكل مناسب وفي الوقت الملائم؛ وهذا ما أفصح عنه ابن رشد في معرض نقده فقهاء عصره كما سبقت الإشارة إليه. هذا التصور الرشدي لـ "النظر الكفائي" نجده يشترك في جوهره مع ذلك الذي يتشكل راهناً؛ أي: "أن تمتلك معارف وقدرات لا يعني كونك بالضرورة كفئاً"؛

6. ما ينطبق على تدبير الكفايات كفائياً يمكن أن ينطبق على النصوص أيضاً، وذلك في عدم اختيارها وانتقائها بشكل أكفأ، وإلا فإنها ليست موارد حقيقية كافية؛



7. استدعاء استعارات مفهومية جديدة مواكبة لتطورات العلاقة بالمعرفة (التعبئة، التحويل، الذكاء الوضعياتي، التناظم، إلخ) بدل مفهومة التطبيق (ارتباط هذه المفهومة بتدبير بسيط للذكاء)، وذلك نظراً لتعقيد مشاكل الشأن الإنساني المحلي والكوني، والذي يقتضي حلاً تركيبياً ملائمة؛

8. إرادة تجاوز القطبية الأحادية للمجال المدرسي في تدبير الكفايات لوحدها، باعتبار الكفايات وفقاً للتدبير الأخلاقي وسيرورة لإعادة التفكير في هذا الأخير. ذلك أن مشكل الكفايات في عالم التمدن يتمثل في عجز تفعيل المعارف المدرسية خارج أسوار بنائها، حيث يصير لها معنى في الحياة بشكل عام، وليس في ملاءمتها أو عدمها. وهذا يعني غياب التعلم في إطار التفكير بالكفايات التي لا يمكن الحديث عنها خارج الممارسة في الوضعيات المعقدة. أما بالنسبة للمجال الديني، فهذا المشكل لا يطرح بنفس الإشكال الذي للأول، بل نجد إفراطاً في تفعيل المعارف / النصوص. والمشكل الأكبر هو أن هذا الأخير يجد دلالاته ومعناه في الواقع كما يجد مبررات لسلطة خطابه قد تتغذى أحياناً من الحياة الاعتيادية ذاتها. وهنا، يمكن القول إنه لا مجال للمقارنة بين النصوص والمعارف المدرسية، وهذا صحيح من جانب. لكن ومع ذلك يمكن القول أيضاً، إنهما يشتركان في المقصد والغاية التي هي إرادة ترجمتها وتنزيلها في الواقع، بعبارة أخرى، إذا كان المجال المدرسي يسعى جاهداً لجعل معارفه تحظى باهتمام الواقع، حيث درجة الملاءمة هي التي تحدد مدى نجاعة معارفه، وليس من منطلق مجرد معارفه فحسب، فإن المجال الديني لا يجد في الأمر حرجاً مادام ينكل مسبقاً على معارفه / نصوصه معتقداً تعاليها ولا تاريخيتها إطلاقاً. وهذا ما يجعل إمكانية تبيئة مفهومة "النظر الكفائي" كباقي المفهومات الحدائرية في هذا المجال تصطدم بهذا التمثل (باعتباره اعتقاداً خاطئاً، وبالتالي عائقاً معرفياً) في إمكانية اعتبار المعارف مهما كان مصدرها وبغض النظر عن محتواها - القابل بالتقديس أو التدنيس، للتصديق أو السؤال النقدي - هي مجرد موارد قابلة للتعبئة وللممارسة العقلية.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun\_sm



Mominoun

الرباط – المملكة المغربية  
ص.ب : 10569  
هاتف: 00212537779954  
فاكس: 00212537778827  
info@mominoun.com  
www.mominoun.com